

أن يبنوا علاقاتهم على أساس البر والقسط والرحمة، فلا تحملهم النزعات الطائفية أو المذهبية على تناسي ما بينهم من أخوة الإسلام، والتراحم الذي لم يحرم القرآن منه أحداً حتى أعداء الإسلام.

و بينا أنه لا ولاية بين الحق والباطل، وأن الولاية إنما تتصور بين مؤمن ومؤمن، أو بين كافر وكافر، ولا يمكن أن تقوم على حقيقتها بين كافر ومؤمن، ولا بين منافق ومنافق.

و بيننا ما يفيد التعبير بلفظ "الاتخاذ" الذي ورد في هذه الآيات، وبيننا بواعث اتخاذ الكافرين أولياء، من ملاحظة المصالح الخاصة، ومصانعة الأعداء لاحتمال تغلبهم، وابتغاء العزة والسلطان عندهم، واتقاء شرهم، وبيننا وجه الاستثناء في قوله تعالى "إلا أن تتقوا منهم تقاة"، ولفتنا إلى وجوه العبرة في ذلك كله بقدر ما تسع له المجال:

و الآن نتابع الحديث فيما تضمنته هذه الآيات: -

أسباب النهي عن هذا الاتخاذ:

كما بين لنا القرآن الكريم، البواعث التي تبعث مرضى القلوب على اتخاذ الكافرين أولياء، بين لنا الأسباب التي من أجلها نهينا عن ذلك، فكان منها:

الاختلاف بين الفريقين أساسى:

1 - نفظ الخلاف بيننا وبينهم أساسية جوهرية، فنحن قد آمننا بما جاءنا من الحق، وهم قد كفروا به، ولا يمكن لاثنين مختلفين في أمر أساسى أن يتبعونا تعاوناً صادقاً، نعم قد تتلاقى مصالحهما في شيء فيتفقان عليه، ويتحالفان في سبيله، لكن هذه العلاقة بينهما ليست بسبيل من الولاية بمعنى ساقط لتحقيق مصلحته، وشتان بين هذا ومن ينصرك ناظراً إلى أنك تستحق نصرته، وإن لم يفد منها لنفسه خيراً، أو يدفع بها عن نفسه ضراً، وقد استفيد هذا من قوله تعالى